الأهرام

المصدر: عمان

التاريخ : ٢١ نوفمبر ٢٠٠٢

العراق.. بين قبول قرار مجلس الأمن واحتمالات المواجهة

بنود القرار ليس لها سابق في تاريخ تعامل الأمم المتحدة مع أي بلد

الضغوط العربية والدولية نجحت في اقناع الحكومة العراقية بالقبول لتفويت الفرصة على دعاة الحرب

لندن: خاص لـ عمان

في خطوة يمكن وصفها بأنها «إيجابية» ومهمة على طريق تغليب الحل السياسي للأزمة العراقية ووقف دق طبول الحرب وتفويت الفرصة على الولايات المتحدة وبريطانيا لاستكمال مخططاتهما إزاء العراق، أعلنت بغداد رسميًا يوم ١٣/١١/٢٠٠٢ في رسالة بعثت بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، موافقتها على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ بشأن التفتيش على أسلحة الدمار الشامل فيها دون شروط أو تحفظات، من أجل تجنيب الشعب العراقي المزيد من الأذى، الأمر الذي اعتبره البعض تغيرا مهما في نمط تفكير القيادة العراقية وأسلوب تعاملها مع الأزمات الدولية.

الحيادية

ورغم موافقة العراق غير المشروطة على القرار، إلا أنه أكد في رسالته ضرورة أن يتسم

أداء وعمل مفتشي الأسلحة الدوليين بالحيادية والبعد عن التأثر بأهواء الإدارة الأمريكية ورغبات الصهيونية، نظرًا لما يترتب على ذلك من تهديد لمستقبل العراق، وهو ما أكده وزير الخارجية العراقي ناجي صبري في رسالته بقوله: «نقول لمجلس الأمن: أبعث المفتشين إلى العراق ليتأكدوا ويتأكد الجميع، من أن العراق لم ينتج أية أسلحة دمار شامل نووية وكيميائية وبيولوجية، ويظهر كذب الكذابين في الإدارتين الأمريكية والبريطانية»، مشيرا إلى أنه إذا تركت لفريق التفتيش فرصة أن تلعب به أهواء الإدارة الأمريكية والصهيونية فسوف تخلط الألوان وسيشوش على الحقائق وتدفع فرصة الأمور في وجهة خطرة لا يريدها المنصفون. ووجهت الرسالة انتقادات قوية للولايات المتحدة وبريطانيا بسبب المزاعم التي يروجون لها حول امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل لتحقيق أهداف خاصة بهما كما انتقدت مجلس الأمن الذي وافق بالإجماع على هذا القرار ووصفت الأمم المتحدة بأنها أصبحت مطية لأغراض أمريكا.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

والملفت في هذا الآن أن موافقة العراق على القرار الجديد جاءت بعد يومين من توجيه المجلس الوطني العراقي (البرلمان) يوم ٢٠٠٢/١١/١١ الحكومة برفض القرار باعتباره حسب قوله «سيئ وظالم وغير قانوني ولاإنساني وأنه استفزاز صارخ وانتهاك واضح لسيادة العراق واستقلاله وداعم للحرب»، حيث أكد البيان الصادر عن المجلس أن سوء النية في هذا القرار واضح وأنه يتجاهل العمل والتقدم الذي تم لمعالجة الملف خلال المدة السابقة والرجوع بالموضوع إلى نقطة الصفر، مشيرا إلى أن في القرار كثيرا من الإجراءات الاستفزازية التي تتعارض مع كرامة الشعب العراقي، كما أن به عددًا كبيرًا من الطلبات التعجيزية غير القابلة للتنفيذ والموضوعة بقصد سيئ ولغاية غير ما هو معلن عنها، إلا أن المجلس خوّل الرئيس العراقي اتخاذ جميع الإجراءات التي يراها مناسبة لضمان أمن العراق وسيادته، وهو الموقف الذي وصفته معظم وسائل الإعلام الغربية بأنه مجرد عرض مسرحي خاصة وأنه أعطى لصدام صلاحية تحديد الموقف النهائي.

وقد أثارت موافقة بغداد على القرار الجديد العديد من التساؤلات حول مبررات هذا الموقف وتداعياته المحتملة خاصة في ضوء الشروط الصعبة التي تضمنها، حيث يطالب العراق بوضع كل المواقع والمنشآت والمناطق العراقية بما في ذلك القصور الرئاسية ومباني وزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات والأمن المختلفة ومقرات الحرس الجمهوري والثكنات العسكرية تحت تصرف المفتشين، كما يسمح القرار للمفتشين بإعلان مناطق عراقية بأكملها مناطق محظورة لتفتيشها ويمنحهم حرية استجواب مئات الخبراء والمسؤولين العراقيين داخل أو خارج العراق ويقر منذ البداية بانتهاكه لقرارات الأمم المتحدة، وهي مطالب تمس سيادة العراق وأمنه القومي وليس لها سابق في تاريخ تعامل الأمم المتحدة مع أي بلد، وهي المطالب التي رأى فيها أعضاء المجلس الوطني العراقي أنها تجرد العراق فعلاً من سيادته وأن تنفيذها يشكل اختراقًا مهمًا للأمن القومي ، فما هي العوامل التي دفعت بغداد إلى قبول مثل هذا القرار؟

مجموعة عوامل

بصفة عامة يمكن القول إن هناك مجموعة من العوامل التي دفعتها إلى إعلان موافقتها على قبوله رغم ما تضمنه من شروط تعجيزية، أهمها: إدراك القيادة العراقية أن رفض القرار الذي تم تبنيه بالإجماع سيشكل «عملاً انتحاريا فوريا» كما يصفه البعض، حيث سيدفع مجلس الأمن إلى عقد جلسة طارئة يمكن أن تسفر عن إصدار قرار جديد يجيز استخدام القوة العسكرية بتوفير الغطاء الشرعي الذي تمثله الأمم المتحدة هذه المرة وهو ما تسعى واشنطن إلى تحقيقه منذ البداية، كما أن رفض القرار سيعني ضمنيًا أن العراق يملك فعلاً أسلحة دمار شامل يريد إخفاءها، الأمر الذي قد يدعم من قوة التحالف الدولي المحتمل أن تقوده واشنطن في هذه الحالة ضد بغداد. وترى بغداد أن رفض القرار سوف يضعف من موقف ما يطلق عليهم حلفائها في مجلس الأمن (روسيا وفرنسا والصين) وهي الدول التي عملت مع جهات عربية ودولية أخرى من أجل إقناع إدارة بوش بضرورة إعطاء الأولوية لتجريد العراق من الأسلحة بإشراف مجلس الأمن وليس لإسقاط نظام صدام حسين، وسيدعم في المقابل موقف المسؤولين الأمريكيين الراغبين في ضرب العراق بأي ثمن وتغيير نظامه.

وقد لعبت الضغوط العربية والدولية التي مورست على العراق دورا مهما في دفع الحكومة لإعلان موافقتها على القرار من أجل تفويت الفرصة على دعاة الحرب، فخلال اجتماعهم الاستثنائي الذي عقد بالقاهرة يومي ٩ . ٢٠٠٢/١١/١٠ رحب وزراء الخارجية العرب بما ورد في القرار من أن مجلس الأمن هو المرجعية المناط بها تقويم تقارير المفتشين وأن القرار لا يشكل أساسا للجوء إلى استخدام القوة العسكرية ضد العراق، داعين الحكومة العراقية إلى قبوله لتجنيب المنطقة والعراق ويلات الحرب المحتملة، واعتبرت الأمانة العام لجامعة الدول العربية أن «القرار صدر ولابد من التعامل معه»، ودعت الأردن وسلطنة عُمان ومصر والعراق إلى الموافقة على القرار، وحضّ مجلس التعاون الخليجي بغداد على قبوله لتجنب الحرب وألا تعطي «أي مبررات قد تؤدي إلى زيادة معاناة شعب العراق»، وهو نفس ما أكدته سوريا والمغرب وباقي الدول العربية.

وعلى المستوى الدولي اتبعت روسيا وفرنسا أسلوب العصا والجزرة لدفع بغداد للموافقة على القرار الجديد حيث اعترف نائب وزير الخارجية الروسي «يوري فيدوتوف» يوم ٢٠٠٢/١١/١٣ بأن القرار كان متشددًا وهو ما سببَ الانفعالات التي أثارها المجلس الوطني العراقي، لكنه رأى أنه ما زال هناك وقت كي تبدي القيادة العراقية «براجماتية» وتغلّب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية